

مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن

Middle East Studies Center - Jordan



ملاح

الاستراتيجية العربية الجديدة

للتعامل مع الصراع العربي-الإسرائيلي

2030-2022



المحتويات

| | |
|----|---|
| 2 | الملخص التنفيذي للاستراتيجية |
| 5 | مقدمة |
| 7 | المحور الأول: البيئة الاستراتيجية |
| 7 | أولاً: البيئة الفلسطينية |
| 8 | ثانياً: البيئة العربية |
| 10 | ثالثاً: البيئة الإقليمية |
| 11 | رابعاً: البيئة الدولية |
| 13 | المحور الثاني: الرؤية والأهداف الاستراتيجية |
| 13 | الرؤية الاستراتيجية |
| 13 | الأهداف الاستراتيجية |
| 15 | المحور الثالث: الإمكانيات ونقاط القوة |
| 15 | أ. على المستوى الفلسطيني |
| 16 | ب. على مستوى دول الجوار |
| 16 | ج. على المستوى العربي |
| 19 | المحور الرابع: التحديات ونقاط الضعف |
| 19 | أ. على المستوى الفلسطيني |
| 19 | ب. على مستوى دول الجوار |
| 20 | ج. على المستوى العربي |
| 21 | المحور الخامس: الفرص المتاحة |
| 22 | المحور السادس: الأساليب والإجراءات |
| 22 | أولاً: على المستوى الفلسطيني |
| 23 | أ. العلاقات الداخلية والحراك الوطني |
| 23 | ب. المقاومة والمواجهة مع الاحتلال |
| 24 | ت. التحرك عربياً ودولياً |
| 25 | ث. الجانب الفكري والثقافي |
| 25 | ثانياً: على المستوى الأردني |
| 25 | أ. الدفاع والأمن |
| 26 | ب. السياسة الداخلية |
| 26 | ت. السياسة الخارجية |
| 27 | ثالثاً: على مستوى دول الطوق العربية |
| 28 | رابعاً: على مستوى الدول العربية عامة |

الملخص التنفيذي للاستراتيجية

شهد الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية خلال العقد الماضي (2011-2021) تحولات وتحديات عديدة مستجدة، كما شهد تباين الرؤى العربية تجاه النظرة للقضية الفلسطينية وموقعها على سلم الأولويات، حتى أصبحت مستحيلات الصهيونية عندها ممكنة، والممكنات العربية مستحيلة حسب الرؤية العربية الرسمية، وذلك في ظل انغلاق أفق التسوية للقضية الفلسطينية.

ورغم ذلك فقد حافظت القضية الفلسطينية على حضورها على المستوى الدوليّ دبلوماسياً وإعلامياً، وظهرت مواقف واضحة فلسطينية وعربية ودولية رافضة للسياسات الأمريكية والغربية المنحازة لإسرائيل في عدة محطات خلال العقد الأخير، مثل صفقة القرن، وخطة الضمّ، والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، كما شهد الصراع العربي- الإسرائيلي تطورات كبيرة، أهمها تزايد وتعاضم قدرات الشعب الفلسطيني، ووحدة موقفه وثبات إرادته في مواجهة العدوان والاحتلال الإسرائيلي.

وتقدّم هذه الرؤية ملاح استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي، انطلاقاً من تحليل البيئة الاستراتيجية للصراع واتجاهاتها حتى عام 2030.

وترى الاستراتيجية المقترحة أنّ الرؤية الواقعية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي هي مواجهة واحتواء وتحجيم التمدد الإسرائيلي والمشروع الصهيوني التوسّعي، وخفض مخاطره على القضية الفلسطينية وعلى الأمن القومي العربي ومصالح الأمة العليا، وذلك في ظلّ انسداد أفق التسوية للقضية الفلسطينية، وفي ظلّ استمرار الانقسام الفلسطينيّ وغياب المشروع الوطني الجامع، واستئناف اتجاهات التطبيع العربي، وتعدد الأزمات الإقليمية المتداخلة، والتوجه دولياً نحو احتواء أزمات المنطقة بقصد التهدئة دون التوصل بالضرورة لحلها، والذي ينطبق على القضية الفلسطينية.

وتتطلع الاستراتيجية إلى استثمار الإمكانات والمقومات على مختلف المستويات، كعدالة القضية الفلسطينية، وامتلاك الدول العربية عموماً، ودول الطوق خصوصاً، إمكانات عسكرية نظامية كبيرة، مع تفوق من حيث العدد على جيش الاحتلال، إضافة إلى المقاومات الشعبية المسلحة الفلسطينية واللبنانية، والتعاطف العربي والإسلامي الشعبي والدولي.

وفي المقابل، تركّز الاستراتيجية على معالجة مكامن الضعف والتغلب عليها، مثل تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، وتزايد حاجة الشعب الفلسطيني للمساعدات الخارجية واستغلالها سياسياً في الضغط على الموقف الفلسطيني، وكذلك استمرار التزام الأردن ومصر باستحقاقات معاهدات السلام مع إسرائيل، واستمرار تمسك الأطراف الرسمية العربية بالتسوية السياسية والمفاوضات خياراً استراتيجياً ووحيداً في إدارة العلاقة مع إسرائيل، وكذلك معالجة تراجع دور وفاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك تجاه القضية الفلسطينية.

وقد حدّدت هذه الاستراتيجية أهدافاً تنفيذية على المستويين القريب والمتوسط متمثلة بإنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعادة إنتاج مشروع وطني فلسطيني، ودعم وإحياء وتفعيل خيار المقاومة كحق مشروع، وتعبئة الشعوب العربية وتوعيتها بمخاطر وعدائية إسرائيل، ووقف وإنهاء مسارات التطبيع العربية-الإسرائيلية، وعدم السماح لإسرائيل بالتأثير في العلاقات الفلسطينية والعربية على أي مستوى كان، إضافة إلى تثبيت وتعزيز المكتسبات الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية فلسطينياً وعربياً.

وترى الاستراتيجية أن تحقيق أهدافها يتم على عدة مستويات: مستوى فلسطيني بتوافق سياسي وطني، ومقاومة شعبية نشطة في الضفة الغربية والداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، ومقاومة مسلحة ضد الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية، ودور حيوي ونشط لفلسطيني الشتات في مسيرة النضال الفلسطيني والمواجهة مع إسرائيل والمشروع الصهيوني في العالم.

ومستوى أردني بتعزيز معادلة الردع وتعديل ميزان القوى لصالح الأردن، وإعادة تقييم شامل لسياسة الأردن تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، واستمرار تفعيل السياسات والدبلوماسية النشطة في إدانة إسرائيل، والنظر في بدائل التموضع السياسي الأردني عربياً وإقليمياً ودولياً.

ومستوى عربيّ بإعادة إنتاج مشروع عربي تكاملي يضمن الحد الأدنى من تحقيق المصالح للدول العربية وشعوبها، وإعادة النظر في "المبادرة العربية للسلام" مع إسرائيل، بدءاً بتجميدها، والتلويح بالتراجع عن كافة الالتزامات العربية التي نصّت عليها، وإطلاق مبادرة عربية عالمية منفتحة على كل الدول والهيئات والشخصيات التي تناهض إسرائيل واحتلالها لفلسطين كبديل للمبادرة العربية، ودعم جهود ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين دولياً، وعزل إسرائيل سياسياً على المستوى الدولي، ودعم كافة أشكال المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل والمشروع الصهيوني.

مقدمة

لقد شهد الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية خلال الفترة (2011-2021) تحولات وتحديات متنوعة، ورغم ما شكّله المشروع الصهيوني والاحتلال الإسرائيلي التوسّعي من مخاطر متزايدة على القضية الفلسطينية وعلى الأمن القومي العربي ومصالح الأمة العليا، غير أن أولوية وأهمية الصراع تراجعت في سياسات وأجندات عدد من الدول العربية لصالح الانشغال بالشؤون والأزمات الداخلية والصراعات البيئية والإقليمية، خاصة بعد اندلاع ما عرف بالربيع العربي وتداعياته ومآلاته، مما فتح المجال أمام تباين الرؤى العربية تجاه النظرة للقضية الفلسطينية وموقعها على سلم الأولويات.

وجاءت هذه الظروف في ظل انغلاق أفق التسوية للقضية الفلسطينية، واستمرار الانقسام الفلسطيني وغياب المشروع الوطني الجامع، ما وفرّ مبرراً وذريعةً لدى بعض العرب للانفكاك التدريجي عن القضية الفلسطينية، وصولاً إلى إقامة بعض الدول العربية علاقات مع إسرائيل قبل إنجاز الحقوق الفلسطينية والعربية.

ورغم ذلك، فقد حافظت القضية الفلسطينية على حضورها على المستوى الدولي دبلوماسياً وإعلامياً، وظهرت مواقف واضحة فلسطينية وعربية ودولية رافضة للسياسات الأمريكية والغربية المنحازة لإسرائيل في عدة محطات خلال العقد الأخير، مثل صفقة القرن، وخطة ضمّ الأراضي، والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة موحّدة لإسرائيل.

كما شهد الصراع العربي- الإسرائيلي تطورات كبيرة، أهمها تزايد وتعاضم قدرات الشعب الفلسطيني، ووحدة موقفه وثبات إرادته في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، والسعي لتغيير الواقع وتحصيل الحقوق المشروعة، وعبرّت المواجهات الأخيرة في أيار/ مايو 2021 بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي عن ذلك في مختلف المناطق داخل فلسطين، بالمقاومة الشعبية والمسلحة، مما حافظ على القضية الفلسطينية حيّة لدى الشعوب العربية والرأي العام العالمي، بل وأعادها إلى الواجهة مرّة أخرى، ما كان له تداعيات كبيرة على صورة إسرائيل كدولة احتلال تنتهك القانون

الدولي والإنساني من جهة، وعلى صورة المشروع الصهيوني بأنه مشروع قابل للاحتواء والتحجيم والتراجع من جهة أخرى؛ حيث أثبتت المواجهات مع إسرائيل في قطاع غزة هشاشة المجتمع الإسرائيلي وضعف جبهته الداخلية، وكشفت وجود ثغرات في نظرية الأمن الإسرائيليّة، ناهيك عن انعكاسات انعدام العمق الإستراتيجيّ لإسرائيل عليها.

وفي ظل غياب استراتيجية عربية جامعة شاملة في معظم مراحل الصراع العربي- الإسرائيلي، وفشل جميع الجهود العربية المرتكزة على قاعدة التسوية السلمية في تغيير نهج إسرائيل في عدوانها على حقوق الشعب الفلسطيني والحقوق العربية، وفي ظل تطورات المواجهة مع المقاومة الفلسطينية عام 2021، برزت أهمية صياغة استراتيجية عربية موحّدة جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي ومواجهة المشروع الصهيوني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ولتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني بالتحرير والعودة وتقرير المصير، وتحقيق أهداف الأمة العربية والإسلامية بالتحرر والاستقلال، وأن تكون مبنية على الأداء العربي السابق واتجاهات المستقبل.

وتقدّم هذه الرؤية ملاح استراتيجية عربية جديدة للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي، انطلاقاً من تحليل البيئة الاستراتيجية للصراع وتحديد الرؤية والأهداف الاستراتيجية على المدى القريب والمتوسط، وتحديد الإمكانيات ونقاط القوة والضعف والفرص المتاحة على مختلف المستويات، كما تطرح الوسائل والأساليب اللازمة لتحقيق هذه الرؤية والأهداف الاستراتيجية.

المحور الأول: البيئة الاستراتيجية

أولاً: البيئة الفلسطينية

شكّلت المقاومة الفلسطينية رأس الحربة في مقاومة المشروع الصهيوني، خاصةً بعد خروج مصر من دائرة الصراع إثر توقيعها معاهدة (كامب ديفيد) في عام 1979 وصولاً إلى انتفاضة عام 1987، والتي أجهضت عقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ثم التوصل إلى اتفاقيات أوسلو عام 1993؛ حيث استغلّتها إسرائيل عملياً للخروج من مأزق مجابهة الشعب الفلسطيني مباشرة والتعامل مع سلطة هي بمثابة "حكم ذاتي فلسطيني" تحت الاحتلال.

وبالرغم من القمع الصهيونيّ قبل أوسلو وبعده، والذي أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 بنتائجها الكبيرة، وتطوّر الأحداث بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية للسلطة الفلسطينية عام 2006، وانهيار الاتفاق بينها وبين حركة فتح عام 2007، وتنامي القمع والبطش الإسرائيليّ ضد الشعب الفلسطينيّ في الضفة الغربية، ومحاصرة قطاع غزة لخمسة عشر عاماً، وشنّ الحروب عليه ابتداءً من عام 2008 وصولاً إلى عام 2021، واستمرار التنسيق الأمنيّ بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيليّ، إلا أنّ المقاومة الفلسطينية استمرت وتنامت وتطورت إلى آفاقٍ نوعيّة جديدة.

وفي المقابل بقي الانقسام على حاله بين الإدارة الرسميّة في الضفّة الغربيّة وبين إدارة حركة "حماس" لقطاع غزة تحت الحصار، وبقي الوضع الفلسطينيّ الداخليّ يشهد تراجعاً مستمراً منذ أوسلو قبل 25 عاماً؛ حيث أصبحت السلطة الفلسطينية تخضع للتنسيق مع دولة الاحتلال لإدامة مؤسساتها، ولم تستطع المقاومة في غزة، رغم إنجازاتها وتضحياتها البشرية والمادية، أن تُحدّث تراكماتاً للإنجاز يُفضي إلى نجاحات على المستوى الاستراتيجيّ، في ظل غياب استراتيجية فلسطينية موحّدة ذات أهداف عملية متفق عليها بين غزة والضفة، ومع ذلك فقد توحدّ الشعب الفلسطيني في رفضه لصفقة القرن التي كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تنويان تصفية القضية الفلسطينية بموجبها وفرضها على الشعب الفلسطينيّ والشعوب العربية.

ولا تزال المؤشرات غير كافية للإيحاء بأن ثمة تغييراً مهماً في هذه البيئة؛ فعلى الصعيد الإسرائيلي لم يعد هناك شريك إسرائيلي للسلام، ولم يعد هناك من يتحدث عن حل الدولتين على الجانب الإسرائيلي، فالحكومة الإسرائيلية أشد تطرفاً فيما يتعلق بعملية السلام وإصرارها على الاستيطان، وترفض حتى مجرد التفاوض مع الجانب الفلسطيني، وليس ثمة ما يشير بأن إسرائيل بصدد تنفيذ أي من التزاماتها بموجب اتفاقات أوسلو أو الانخراط في أي مبادرات سلمية تتعدى تحسيناً محدوداً للظروف الاقتصادية للفلسطينيين تحت الاحتلال، وتثبيت الهدنة مع غزة. كما أن الاحتلال الإسرائيلي ماضٍ في الاستيطان وبشكل متسارع، بالإضافة إلى التضييق على الفلسطينيين بهدم البيوت والتهجير وزيادة الانتهاكات للمسجد الأقصى، وعلى الصعيد المقابل لا تظهر ملاحح خطة موحدة لدى الجانب الفلسطيني أو العربي لإيقاف هذه السياسات العدوانية رغم خطورتها البالغة، ليس على فلسطين وحدها، وإنما على دول الجوار الفلسطيني وفي مقدمتها الأردن.

ويشكل ثبات الشعب الفلسطيني على أرضه ومقاومته المستمرة للاحتلال على صعيد الضفة وأراضي عام 1948 تحدياً مستمراً واستراتيجياً لإسرائيل ومشروعها الصهيوني التوسعي، بالإضافة إلى التحدي المسلح الذي شكّله وتشكّله غزة لهذا الكيان، ويُبقي القضية الفلسطينية حية لدى الشعب الفلسطيني والأمة العربية والعالم.

ثانياً: البيئة العربية

لم تشهد البيئة العربية منذ الحرب العالمية الثانية عام 1945 مثل هذه الفوضى والنزاعات الداخلية والسيولة السياسية، حيث ما زالت الدول العربية، ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، مروراً بالربيع العربي عام 2011، تعاني من الضعف والانقسام والصراعات والحروب الداخلية، بدءاً من دول محيطة بفلسطين، ثمّ في العراق واليمن وليبيا، وأخيراً تفاقم الأوضاع في كلّ من تونس والسودان وما بين المغرب والجزائر.

كما لم يتمكّن ما عُرف بالربيع العربي من تحقيق أهداف الشعوب العربية وتطلّعاتها كاملة خلال العقد الأخير 2011-2021، وبرزت إسرائيل كعقبة رئيسية في التحول الديمقراطي في الدول

العربية، حيث ترى إسرائيل أن مصلحتها تكمن في اتساع الفجوة بين الشعوب والحكومات العربية، وفي إدامة انشغال الدول العربية بأزماتها الداخلية، لإبقائها بعيدة عن ممارسة دور فاعل وموحد فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي، كما استمر غياب دور النظام الرسمي العربي عن مقاومة إسرائيل والمشروع الصهيوني، ولا زال يتبني مسارات التسوية السلمية التي غادرت إسرائيل محطتها وتجاوزتها علنياً وعملياً على الأرض من خلال الاستمرار في سياسات التهويد والاستيطان والضم، كما تسببت بوقف مسار المفاوضات الفلسطينية واللبنانية والسورية.

وعلى الرغم من امتلاك الدول العربية المحيطة بفلسطين ودول الخليج إمكانات بشرية وعسكرية ومادية قادرة على تحدي المشروع الصهيوني وإسرائيل والحد من تطلعاته، تمهيداً لاحتوائه وهزيمته، إلا أن كثيراً من الحكومات العربية تحتاج للإرادة في هذا المضمار، والتراجع عن إقامة علاقات سياسية مع الاحتلال الإسرائيلي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة والشعوب العربية المحيطة بفلسطين، والتي ما زالت مستهدفة من قبل هذا المشروع الصهيوني الذي قد يعزز توسع إسرائيل وغطرستها، ويضعف أدوات المشروع العربي لمواجهةها.

ويدل ذلك على أهمية إدراك الأمة لطبيعة المشروع الصهيوني وخطورته على المنطقة العربية؛ حيث إن إقامة العلاقات مع إسرائيل لا علاقة له بتحقيق الأمن والاستقرار لأي دولة عربية وفق ما تؤكدته التجربة التاريخية العملية منذ العام 1978، كما أن هذه العلاقات تخدم تنامي قوة اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي لا يؤمن أساساً بالسلام مع العرب ولا مع الفلسطينيين على الإطلاق، لاعتبارات أيديولوجية راسخة لديه، كما شجعت هذه العلاقات إسرائيل على مواصلة سياسة التهويد، والتوسع، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس، وعززت سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية، كما استمرت في سياساتها التي تستهدف الأمن العربي في أكثر من خاصرة محيطة.

ثالثاً: البيئة الإقليمية

نتيجة للصراعات والحروب الداخلية في العالم العربي، والانقسامات الحادة بين بعض الدول العربية، وغياب التنسيق حول علاقاتها البينية وعلاقاتها بدول الإقليم، وفي ظل غياب مشروع عربي موحد، اندفعت الدول الإقليمية لمتابعة مصالحها في الإقليم وفي تنافس فيما بينها مع تفاوت الدوافع والسياسات، فأصبحت الجغرافيا العربية مسرحاً للحروب الإقليمية بالوكالة، بالإضافة لكونها مسرحاً للتنافس بين الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا.

كما ازداد نفوذ كلٍّ من إيران وتركيا في المنطقة من العراق وحتى ليبيا، ولم يعد العالم العربي قادراً على إدارة أزماته بنفسه بعيداً عن التدخلات الإقليمية والدولية. وفي حين تنظر بعض الدول العربية إلى إيران على أنها التهديد الأكبر، يرى آخرون أنّ المشروع الصهيوني وإسرائيل هو التهديد الاستراتيجي للأمة العربية من المحيط إلى الخليج، وخاصةً مصر وبلاد الشام.

وفي ظل هذه الظروف، تراجعت القضية الفلسطينية إلى مواقع متأخرة في أولويات عدد من الدول العربية، وسعت بعض الحكومات العربية لتحقيق مصالحها الخاصة من خلال الاستعانة بالدول الكبرى أو بالدول الإقليمية، ووجدت إسرائيل في هذا المشهد الفوضوي بيئة خصبة لإحداث اختراقات وإقامة علاقات سياسية جديدة مع عدد من الدول العربية ممن لا تقع على حدودها، ودون حلّ القضية الفلسطينية أو استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة.

ومن جهة أخرى تلعب إيران دوراً بارزاً في دعم القضية الفلسطينية، من خلال تقديم الدعم العسكري والمالي لقوى المقاومة الفلسطينية، وقد استمرت على نهجها برفض الاعتراف بإسرائيل والدعوة إلى مواجهتها. ورغم التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل تبقى احتمالات الصدام المباشر منخفضة؛ حيث تخضع هذه التهديدات لحسابات معقدة تتأثر بعوامل مختلفة، أهمها الملف النووي الإيراني وتطورات المفاوضات حوله مع الغرب والولايات المتحدة، كما أنه سيكون لأي مواجهة شاملة بين الطرفين تداعيات كبرى في المنطقة، لما يملكه كل طرف فيها من نقاط قوة، حيث تتمثل عناصر قوة إيران بوجود ترسانة من القدرات العسكرية التي يمكن لها، لو أرادت، أن

تستهدف العمق الإسرائيلي، إضافة إلى وجودها في كلِّ من سوريا والعراق ولبنان، سواء بشكل مباشر مثل سوريا، أو من خلال حلفائها في لبنان والعراق.

ولعبت تركيا دوراً مهماً في دعم القضية الفلسطينية، حيث احتفظت بعلاقات متوازنة مع السلطة الفلسطينية ومع قوى المقاومة، وانتقدت بشدة السلوك الإسرائيلي تجاه القدس وحصار قطاع غزة، ويشكّل تعزيز تركيا لحضورها الاستراتيجي في المنطقة العربية وفي البحر الأبيض المتوسط، وتقدّمها المتصاعد في مجال تصنيع التكنولوجيا العسكرية، تهديداً بعيد المدى من وجهة النظر الإسرائيلية.

وما تزال قضية فلسطين تحظى بتفاعل ودعم واسع في بلدان إسلامية كثيرة أخرى، خصوصاً ماليزيا وإندونيسيا وباكستان ونيجيريا وغيرها.

رابعاً: البيئة الدولية

تسارعت الحالة السياسية بين المحاور الإقليمية في المنطقة في ضوء تراجع الشرق الأوسط عن سُلّم الأولويات الأمريكية، وخاصةً بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وإعادة التوضع للقوات الأمريكية في المنطقة، ودخلت العلاقات الأمريكية مع معظم دول المنطقة، وخاصة دول الخليج، في مرحلة إعادة التقييم، مع استمرار الولايات المتحدة في حوارها مع إيران للوصول إلى اتفاق حول ملفها النووي، والذي يتوقع أن تكون له تداعيات سياسية على المنطقة في حال إبرامه.

كما فقدت منطقة الشرق الأوسط الأولية في الأجندة الأمريكية لصالح التركيز الحالي، وخلال العقد القادم على الأقل، على مواجهة الصعود المتسارع للصين، وكذلك مواجهة تزايد النفوذ الروسي، وتحوّلت أولويتها العسكرية من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة المحيطين الهادي والهندي.

وقد نتج عن ذلك تراجع أولويات أزمت المنطقة، ليصبح الاتجاه نحو احتوائها بقصد تهدئة دون التوصل بالضرورة لحلها، وهذا ما ينطبق على القضية الفلسطينية، حيث تسعى القوى الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلى تحسين بعض الظروف المعيشية للفلسطينيين،

والمحافظة على التهدئة على جهة غزة، وحث الحكومة الإسرائيلية على احتواء الوضع القائم ما أمكن، ولا تخرج سياسات أوروبا عن التوجه الأمريكي كثيراً، خاصةً في ظل تنامي النزعة العملية البراغماتية في السياسة الدولية على حساب النزعة الأيدولوجية و القانون الدولي. وتنعكس هذه التوجهات الدولية سلباً على القضية الفلسطينية رغم زيادة التعاطف الشعبي العالمي مع الحقوق الفلسطينية، ولذلك تبقى الاستفادة من التوجهات الإيجابية نحو القضية الفلسطينية، سواء كانت شعبية أو رسمية، محسومة بالقدرة الفلسطينية والعربية على توظيف هذه التغيرات لصالح الحقوق الفلسطينية ضمن استراتيجية عربية موحدة.

المحور الثاني: الرؤية والأهداف الاستراتيجية

الرؤية الاستراتيجية

مواجهة واحتواء وتحجيم التمدد الإسرائيلي والمشروع الصهيوني التوسعي، وخفض مخاطره على القضية الفلسطينية وعلى الأمن القومي العربي ومصالح الأمة العليا على المدنيين القصير والمتوسط، من خلال تطوير استراتيجية عربية جديدة واضحة الأهداف وقابلة للتطبيق.

الأهداف الاستراتيجية

1. **احتواء التمدد الإسرائيلي ومواجهة المشروع الصهيوني في العالم العربي**، ومنعه من التوسّع، وردع إسرائيل عن المضيّ بسياسات وخطط الضمّ والتهويد في الأراضي المحتلة عام 1967، وخاصة في القدس.
2. **إنهاء الانقسام الفلسطيني وإعادة إنتاج مشروع وطني فلسطيني يتلاءم مع تطورات القضية الفلسطينية**، وعلى أسس ومرتكزات وأهداف محددة وواضحة توحد موقف الشعب الفلسطيني وفعله الميداني والسياسي المتنوع بوصفه العامل الحاسم لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمّان عودة اللاجئين.
3. **دعم وإحياء وتفعيل خيار المقاومة كحق مشروع**، عربياً ودولياً، ومنع تصنيفه بالإرهاب دولياً، وحشد الدعم الفلسطيني والعربي والدولي لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي الشتات، ودعم نضاله وصموده على أرضه.
4. **تعبئة الشعوب العربية وتوعيتها بمخاطر وعدائية إسرائيل والمشروع الصهيوني عليها وعلى الدول العربية**، ووقف وإنهاء مسارات التطبيع العربية- الإسرائيلية واحتواء انعكاساتها السلبية على القضية الفلسطينية وعلى الأمة.
5. **إنهاء الخلافات والتجاذبات العربية الداخلية والبينية**، وتوظيف أفضل ما يمكن من الجهد والتوافق العربي الرسمي والشعبي في مواجهة إسرائيل والمشروع الصهيوني.

6. وقف وتحجيم التدخلات الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً في الشأن الفلسطيني الداخلي، وفي العلاقات الفلسطينية-الفلسطينية.
7. عدم السماح لإسرائيل بالتأثير (سياسياً، عسكرياً، أمنياً، اقتصادياً، اجتماعياً، أو غيره) على العلاقات الفلسطينية-العربية، والعربية-العربية، والعربية مع كلٍّ من تركيا وإيران، وكذلك العلاقات العربية-الإقليمية الأخرى والدولية.
8. تثبيت وتعزيز المكتسبات الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية فلسطينياً وعربياً، والبناء عليها بوصفها فرصاً متاحة.

المحور الثالث: الإمكانيات ونقاط القوة

تتوفر للاستراتيجية العربية المقترحة لمواجهة إسرائيل والمشروع الصهيوني العديد من الإمكانيات الكامنة، ونقاط القوة التي يمكن توظيفها واستغلالها، ومن أبرزها:

أ. على المستوى الفلسطيني

(1) **النجاح في إبقاء قضية فلسطين حيةً طوال** العقود السابقة، وتنامي إرادة الصمود والمواجهة، والاستعداد للتضحية لدى الشعب الفلسطيني.

(2) **صمود الشعب الفلسطيني على أرضه**، والثبات السكاني الفلسطيني المتزايد في كافة أرجاء فلسطين مقارنة بالوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين التاريخية، مما يساعد على توفير خيارات كثيرة للمواجهة مع الاحتلال، إضافة إلى تواجد أكثر من 4 ملايين لاجئ ونازح فلسطيني في المحيط الجغرافي العربي لفلسطين.

(3) **استعداد أكبر لتوحد الشعب الفلسطيني في مختلف مواقع وجوده** (الضفة، قطاع غزة، الداخل المحتل عام 1948، الشتات الفلسطيني، بما في ذلك في أوروبا والأمريكيتين) في مواجهة الاحتلال وسياساته، وتبادل الأدوار في ذلك، كلٌّ حسب ظروفه وإمكاناته.

(4) **تطور القدرات القتالية النوعية للمقاومة الفلسطينية**، وامتلاكها زمام المبادرة في معركة "سيف القدس"، وتعزيز حالة التنسيق الميداني بين مجموعات المقاومة عبر غرفة العمليات المشتركة، إضافة إلى تطور أساليب المقاومة الشعبية كمسيرات العودة وفعاليات الإرباك الليلي والبالونات الحارقة وغيرها.

(5) **انحياز غالبية الشعب الفلسطيني لخيار المقاومة**، وتراجع الرهان على خيار المفاوضات والتسوية.

(6) **التحرك القوي في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 في إطار المقاومة الشعبية** أثناء معركة "سيف القدس"، وتعزيز الروح الوطنية وإحياء الهوية الوطنية لديه بعد محاولات طمسها، وصولاً إلى حالة الانفصال النفسي عن الاحتلال الإسرائيلي، وبروز استعداد أكبر لممارسة أدوار نضالية متقدمة.

- (7) **عدالة القضية الفلسطينية** وشرعية الحق الفلسطيني في القوانين والمواثيق الدولية، وتزايد عدد الدول الأعضاء المصوّتة لصالح القضية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتنامي تبني الرأي العام الدولي لعدالة القضية وشرعيتها التاريخية والقانونية.
- (8) **امتلاك موروث حضاري ثقافي** وديني وتاريخي راسخ يؤكد الحق العربي- الفلسطيني ويدحض الافتراءات الصهيونية، وامتلاك فكر قويّ رافع للنضال الوطني الفلسطيني المرتبط بالتضحية والاستشهاد في مواجهة الاحتلال.

ب. على مستوى دول الجوار

- (1) **الارتباط القويّ للأردنّ على المستويين الرسمي والشعبي بالقضية الفلسطينية**، وتوحّد الشارع الأردني على دعم المقاومة الفلسطينية ومواجهة المشروع الصهيوني، وإدراك أهمية دورها كرأس حربة وخط دفاع متقدم عن الأردن في مواجهة الخطر والتهديدات الإسرائيلية.
- (2) **شرعية الدور الأردني في حماية المقدسات في مدينة القدس**، وإسناده فلسطينياً وعربياً ودولياً.
- (3) **تزايد الحاجة الإسرائيلية لأدوار أطراف ثالثة عربية في العلاقة مع فصائل المقاومة** للتوصل إلى تفاهات تهدئة خاصة في قطاع غزة، وكذلك تبادل الأسرى، مثل الدور المصري.
- (4) **استمرار حالة الرفض القوي سورياً ولبنانياً لتطبيع العلاقات مع إسرائيل** رغم الضغوط المبذولة لتحقيق ذلك.

ج. على المستوى العربي

- (1) **توفر عوامل القوة الاستراتيجية الأساسية** (الجغرافيا والديمغرافيا والعامل الاقتصادي)؛ حيث يعدّ العالم العربي من أغنى مناطق العالم بموارد الطاقة خصوصاً النفط والغاز، وكذلك امتلاك عدد من الدول العربية اقتصادات كبيرة الحجم، حيث يزيد الناتج القومي العربي الإجمالي على 3 ترليون دولار.

- (2) الرفض الشعبي العربي والإسلامي لإسرائيل، ورفض الاعتراف بشرعيتها وقبولها كياناً طبيعياً في المنطقة.
- (3) تزايد التفاعل الشعبي عربياً وإسلامياً مع قضية القدس، خاصة بعد الربط بين المقاومة في غزة والقدس، وتعاضم التأييد والتعاطف مع حقوق الشعب الفلسطيني ونضاله على المستويين الإسلامي والدولي.
- (4) تنامي ارتباط وتأييد الشعوب العربية، وخاصة الشباب، للقضية الفلسطينية وحقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، واعتباره الخيار المُجدي لاستعادة الحقوق المغتصبة، وفقدان القناعة بجدوى مسار التّسوية والمفاوضات.
- (5) تطوّر دور الجاليات العربية والإسلامية في الدول الغربية لدعم القضية الفلسطينية ومناصرة الشعب الفلسطيني.
- (6) امتلاك الدول العربية شبكات إعلامية عديدة فاعلة وواسعة الانتشار، ممّا يُمكن من الوصول والتأثير في بناء رأي عام إيجابي يخدم القضية الفلسطينية.
- (7) امتلاك الدول العربية علاقات سياسية مميّزة مع معظم دول العالم، وخصوصاً الدول الكبرى التي لها مصالح في المنطقة العربية، وامتلاك الدول العربية لأدوات سياسية ودبلوماسية عديدة تركز على عناصر القوة الاستراتيجية العربية.
- (8) توفر إمكانات هائلة من الموارد البشرية، حيث يقارب تعداد سكّان الدول العربية 400 مليون عربي، يتواجد أكثر من 150 مليون منهم في الدول العربية المحيطة بفلسطين، وتعدّ هذه الكتل البشرية مصدراً متاحاً للاستخدام في مواجهة إسرائيل والمشروع الصهيوني بأشكال المواجهة كافة.
- (9) الجغرافيا العربية الطبيعية التي تقدّم العديد من الخيارات والإمكانات للاستراتيجية العربية؛ حيث تتفوق من حيث المساحة بشكل مطلق، ومن حيث الإحاطة الجغرافية بفلسطين المحتلة من جميع الجهات البرية، مع توفير إمكانات عملياتية واستراتيجية كبيرة.

(10) امتلاك الدول العربية عموماً، ودول الطوق خصوصاً، إمكانات عسكرية نظامية كبيرة، مع تفوق في العدد، كثيراً على جيش الاحتلال، إضافة إلى المقاومات الشعبية المسلحة الفلسطينية واللبنانية، خاصة مع تطوير إمكاناتها وأساليبها بشكل نوعي ونجاحها في فرض معادلات جديدة، ووجود حاضنة وقاعدة شعبية تشكل قيمة نوعية مضافة في المواجهات.

المحور الرابع: التحديات ونقاط الضعف

أ. على المستوى الفلسطيني

- 1) استمرار الانقسام السياسي والجغرافي في الساحة الفلسطينية، وحالة التجاذب بين تياري المقاومة والتسوية، وغياب المشروع والبرنامج الوطني الفلسطيني الجامع، والخلاف على خريطة طريق عملية للخروج من المأزق القائم في البيت الفلسطيني.
- 2) التمسك الرسمي الفلسطيني، ممثلاً بالسلطة الوطنية الفلسطينية، بخيار المفاوضات كطريق وحيد لعملية التسوية، والذي ثبت فشله عملياً، وكان سبباً أساسياً لإضعاف الموقف الفلسطيني وترسيخ الانقسام الوطني، خصوصاً في ظل عدم التزام إسرائيل بما توقع عليه مع القيادة الفلسطينية.
- 3) تراجع الشعور الجمعي بقوة شرعية النظام السياسي الفلسطيني في ظل تعطل إجراء الانتخابات الفلسطينية الشاملة منذ عقود.
- 4) تعطيل دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وبخاصة منظمة التحرير الفلسطينية، وفشل محاولات إعادة بنائها.
- 5) استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال بموجب استحقاقات اتفاقية أوسلو وانعكاسه على العلاقات الفلسطينية الداخلية والوحدة الوطنية.
- 6) استمرار الحصار على قطاع غزة واستخدام ورقة المعابر للضغط على حركات المقاومة.
- 7) تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، وتزايد حاجة الشعب الفلسطيني للمساعدات الخارجية، واستغلالها سياسياً في الضغط على الموقف الفلسطيني.
- 8) ضعف استثمار إمكانات وقدرات الشتات الفلسطيني في المشروع الوطني الفلسطيني.

ب. على مستوى دول الجوار

- 1) التزام الأردن ومصر باستحقاقات معاهدات السلام مع الجانب الإسرائيلي، والتي تحدّ من مستوى دعم القضية الفلسطينية.

- (2) استمرار الأزمة السياسية في سوريا واستنزافها في صراع داخلي ساهم في تعطيل دورها تجاه القضية الفلسطينية.
- (3) تأزم الأوضاع الداخلية في لبنان سياسياً واقتصادياً، وانشغال الساحة اللبنانية بمعالجة أزماتها ومشكلاتها المستعصية.

ج. على المستوى العربي

- (1) تمسك الأطراف الرسمية العربية بالتسوية السياسية والمفاوضات خياراً استراتيجياً ووحيداً في إدارة العلاقة مع إسرائيل، وتبني مسار التسوية السلمية عبر "المبادرة العربية للسلام"، والتي رفضتها إسرائيل منذ عام 2002، وذلك في ظل غياب أي خيارات موازية وضاعطة.
- (2) استمرار حالة التراجع في مكانة القضية الفلسطينية ضمن أولويات بعض الأطراف العربية لصالح تطبيع العلاقات مع إسرائيل.
- (3) تراجع دور وفاعلية مؤسسات العمل العربي المشترك تجاه القضية الفلسطينية.

المحور الخامس: الفرص المتاحة

- (1) نجاح تجربة المقاومة الفلسطينية في خوض المواجهات العسكرية مع الجيش الإسرائيلي، وتوفير فرصة لتعديل ميزان القوى، وتحقيق حالة من الردع النسبي في المواجهة مع الجيش الإسرائيلي تسهم في لجم اندفاعاته العسكرية.
- (2) تراجع حدة النزاعات العربية، وانتهاء الأزمة الخليجية، وانفتاح السعودية ومصر والإمارات على قطر، الأمر الذي يتيح فرصة لإعادة تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك لصالح القضية الفلسطينية.
- (3) استمرار الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية لسيادة دول عربية عديدة، الأمر الذي يوفر دافعاً لبناء حالة مقاومة باستراتيجية مشتركة لمواجهة إسرائيل.
- (4) استمرار الموقف الأوروبي التقليدي، المتوازن نسبياً، تجاه القضية الفلسطينية وخصوصاً ما يتعلق بالقدس ورفض الاستيطان.
- (5) تبني الإدارة الأمريكية الديمقراطية مواقف أقل عدائية تجاه الشعب الفلسطيني، والعودة إلى الموقف الأمريكي التقليدي تجاه الاستيطان، وتزايد تأثير التيار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي والكونغرس الأمريكي.
- (6) تزايد التعاطف في أوساط الرأي العام الدولي مع القضية الفلسطينية والذي برز بصورة قوية في معركة "سيف القدس"، وارتفاع حدة الانتقادات الدولية لجرائم إسرائيل، وتنامي حركات المقاطعة لبضائعها ورموزها الدبلوماسية.
- (7) تصاعد حدة التنافس والاستقطاب الدولي بين الولايات المتحدة والصين، بما يتيح الاستفادة من هذه التنافسات الدولية لصالح دعم القضية الفلسطينية والقضايا العربية.
- (8) تبني الدول الإسلامية المؤثرة، كتركيا وباكستان وإيران وماليزيا، مواقف قوية في دعم القضية الفلسطينية وتجاه مدينة القدس، ما يوفر فرصة لتحرك عربي إسلامي جماعي قوي في خدمة القضية الفلسطينية والدفاع عن القدس دولياً.

المحور السادس: الأساليب والإجراءات

بناءً على ما سبق، تشتق هذه الاستراتيجية مجموعة من الأساليب والإجراءات القابلة للتطبيق، رغم أنها تتباين في مدى إمكانية تطبيقها وتبنيها على المستويات المختلفة الرسمية والشعبية، الفلسطينية والعربية والدولية، غير أن تطبيقها بشكل فعال ومتوازٍ ومتكامل على كافة المستويات من شأنه أن يحقق الأهداف المحددة لهذه الرؤية الاستراتيجية على المديين القصير والمتوسط.

وتستند الرؤية الاستراتيجية على استخدام كافة الأدوات المشروعة والقانونية، كما تعتمد سياسة فتح المسارات والتخلي عن الخيار التفاوضي كخيار وحيد من قبل الجانب الرسمي الفلسطيني والعربي، لصالح العمل بمسارات متوازية ومتكاملة،

أولاً: على المستوى الفلسطيني

وتقوم هذه الاستراتيجية فلسطينياً على ما يلي:

- 1- **برنامج سياسي متوافق عليه وطنياً**، ويمكن اعتماد وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني لعام 2006 التي توافقت عليها مختلف القوى الفلسطينية كبرنامج سياسي مشترك للتحرك.
- 2- **مقاومة شعبية نشطة في الضفة الغربية** والداخل الفلسطيني المحتل عام ١٩٤٨.
- 3- **مقاومة مسلحة ضد الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية** بما فيها القدس.
- 4- **دور حيوي ونشط لفلسطيني الشتات** في مسيرة النضال الفلسطيني والقيام بدورهم وفق المشروع الوطني الفلسطيني الموحد، والمواجهة مع إسرائيل والمشروع الصهيوني في العالم على مختلف المستويات السياسية والإعلامية والقانونية والإنسانية والاقتصادية والدبلوماسية وفق قدرات كل بيئة ومحيط وظروفهما.

ويمكن تحقيق هذه الاستراتيجية وفق ما يلي:

أ. العلاقات الداخلية والحراك الوطني

1. إنجاز ملف المصالحة الفلسطينية كمدخل لتحقيق الوحدة الوطنية، وإطلاق مشروع

سياسيّ نضاليّ مرحليّ موحد بالحد الأدنى من القواسم المشتركة، وعلى قاعدة الثوابت

الوطنية، وإعادة تشكيل المؤسسات السياسية الوطنية وإنهاء حالة التردد والتأجيل المتكرر،

وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني لتجديد الشرعية الوطنية

وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني في الداخل والخارج، وتشكيل قيادة فلسطينية موحدة

مؤقتة تضم كافة المكونات الجغرافية والتنظيمية والسياسية الفلسطينية بمسؤوليات

مرجعية وقيادية عليا، تمهيداً لبلورة الهياكل التنظيمية والمؤسسية لمنظمة التحرير والسلطة

الوطنية والإدارات كافة.

2. إعادة النظر في مواصلة الالتزام باتفاقيات أوسلو، ووقف مسار التنسيق الأمني مع الاحتلال

الإسرائيلي، ووقف الحملات والاعتقالات الأمنية لاعتبارات سياسية، ووقف التضييق على

الحرّيات.

3. تحقيق الشراكة الوطنية وتكامل الأدوار في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بين مناطق الوجود

الفلسطيني بما يتناسب مع إمكانيات كل ساحة وظروفها، والقيام بإصلاحات سياسية تعيد

إنتاج مشروع وطني فلسطيني يضم كافة المكونات الفلسطينية، وإصلاحات هيكلية وبنوية

اقتصادية، وسياسات تعزز الاعتماد على الذات، وتوفير مصادر دعم مالي فلسطيني وعربي

وإسلامي ودولي.

ب. المقاومة والمواجهة مع الاحتلال

1. اعتماد المقاومة بكافة أشكالها خياراً استراتيجياً لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وبندل المزيد

من الجهد في توفير حاضنة سياسية عربية وإسلامياً لدعمها والدفاع عنها، والسعي لتوفير

الغطاء القانوني لشرعية عملها ومواجهة أي محاولات لإدانتها بالارهاب.

2. إطلاق إطار وطني لتنسيق جهود المقاومة وتطوير نموذج غرفة العمليات المشتركة، وإدامة الاحتكاك المقاوم مع الاحتلال الإسرائيلي في المناطق كافة بالأدوات والوسائل والفعاليات الممكنة والمناسبة لكل ظرف وموقف ومنطقة، والحفاظ على عنصر المبادرة، ونقل المواجهة إلى ساحة العدو، وتجنّب المواجهات الدفاعية إلا عند الضرورة، وربط المقاومة دوماً بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والقدس والقضايا الوطنية الكبرى، وتجنّب ربطها بالحصار والأوضاع المعيشية والإنسانية ما أمكن.

ت. التحرك عربياً ودولياً

1. استثمار نتائج المواجهات الفلسطينية- الإسرائيلية لتعزيز مكانة القضية الفلسطينية، وإدانة الاحتلال الإسرائيلي سياسياً وقانونياً في المؤسسات الدولية والمجالس البرلمانية.
2. تطوير العلاقة الفلسطينية مع الأردن إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية في مواجهة خطر إسرائيل والمشروع الصهيوني على فلسطين والأردن، والتوافق على رؤية مشتركة في الدفاع عن القدس، والتصدي لمشاريع التهجير والتوطين والوطن البديل.
3. طمأنة الدول العربية والإسلامية بأنّ حالة النهوض الميداني والشعبي فلسطينياً لا تهدد استقرار أيّ منها.
4. استثمار حالة الوعي والتعاطف الشعبي الدولي مع الشعب الفلسطيني لبناء مراكز قوى شعبية داعمة لعدالة القضية الفلسطينية، والتواصل النشط مع التيارات المعتدلة والتقدمية والحركات الشعبية والشبابية الأمريكية والأوروبية التي اتخذت مواقف مميزة، للتأثير في مواقف الإدارة الأمريكية المنحازة للكيان الصهيوني، والسعي لتكون القضية الفلسطينية قضية عالمية، ورمزاً للنضال والتحرر الإنساني العالمي.
5. التحرك بقوة لتطوير مواقف كلّ من الصين وروسيا ودول آسيوية وإفريقية أخرى لإدانة الإرهاب الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني والضغط بالوسائل الممكنة على إسرائيل لإنهاء احتلالها العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة.

ث. الجانب الفكري والثقافيّ

1. إعادة الاعتبار لمشروع التحرير وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتعامل معه كخيار واقعي ممكن التحقيق رغم الصعوبات والمعوقات أمامه، وتكريس مفهوم أنّ الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الصهيوني صراع إرادات ووجود لا تحكمه موازين القوى المادية فقط.
2. تكريس رمزية القدس ومكانتها الدينية والروحية عنواناً للمواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، واستثمار وسائل التواصل الاجتماعي كأداة من أدوات الصراع مع الاحتلال، وتوظيفها في إدانة إسرائيل، وفي الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته وتأكيد شرعية المقاومة.
3. تطوير استراتيجية إعلامية على المستوى العربي والدولي، لدعم حقوق الشعب الفلسطيني وترويج الرواية التاريخية الفلسطينية بخطاب إنساني حضاري ومعاصر، وإحياء ذكرى النكبة كل عام، مقابل فضح انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ومواجهة رواية الاحتلال المزوّرة.
4. العمل مع المنظمات الدولية غير الحكومية والنقابات العمالية والمهنية والشبكات والائتلافات والفنانين والكُتّاب والصحفيين وقادة الرأي لفضح الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

ثانياً: على المستوى الأردني

بلورة استراتيجية بناء ومواجهة وطنية لإحداث نقلة نوعية في الحالة الوطنية الأردنية في مواجهة إسرائيل والمشروع الصهيوني التوسعي، والذي يستهدف الأردن ومصالحه العليا وهويته الوطنية، وخصوصاً في المجالات التالية:

أ. الدفاع والأمن

تعزيز معادلة الردع وتعديل ميزان القوى لصالح الأردن من خلال امتلاك الأدوات المتاحة والمشروعة اللازمة لذلك على المستويات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، والتكيف

الاستراتيجي والعملي مع الحالة الجديدة التي تفرضها خطط الضم والتهويد الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، والانتقال من حالة السلم إلى الاستعداد للصدام والمواجهة عند اللزوم.

ب. السياسة الداخلية

تقوية المجتمع والدولة ومؤسساتهما، وبناء جبهة داخلية صلبة تقوم بدورها في هذه الاستراتيجية المقترحة، وتعزيز دور الأحزاب والنقابات ومختلف الأطر الاجتماعية في البلاد بشكل يتكامل مع دور الدولة ويسانده في مواجهة مخطط إسرائيل لاستهداف الأردن، ولدعم الشعب الفلسطيني ومقاومته ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ت. السياسة الخارجية

(1) إعادة تقييم شاملة لسياسة الأردن تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، بما يحقق حماية مصالح الأردن وكيانته السياسية وهويته الوطنية وأمنه الخارجي واستقراره الداخلي، واستمرار تفعيل السياسات والدبلوماسية النشطة في إدانة إسرائيل، ودعم القضية الفلسطينية، واعتماد الدبلوماسية المباشرة والحاسمة بخطاب أكثر وضوحاً لمواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدد المصالح الأردنية العليا بما في ذلك مواجهة مشروع "الوطن البديل".

(2) دعم وحدة الشعب الفلسطيني ونضاله مادياً وإعلامياً وسياسياً ومعنوياً، وإدامة وتمتين العلاقة مع مختلف المكونات السياسية الفلسطينية، ومحاولة التأثير باتجاه إنجاز المصالحة بين الأشقاء الفلسطينيين.

(3) النظر في بدائل التموضع السياسي الأردني عربياً وإقليمياً ودولياً لتقوية وحماية الاستراتيجية الأردنية في ضوء المخططات الإسرائيلية التي تهدد المصالح الوطنية، ولخدمة القضية الفلسطينية ومحاصرة العدوان التوسعي الإسرائيلي.

(4) السعي لتطوير موقف عربيّ موحد وعملي يتجاوز الخلافات ويوظف الإمكانيات العربية لتحجيم واحتواء العدوان الإسرائيلي.

- (5) اتخاذ مواقف وسياسات تعبر عن رفض محاولات التطبيع العربية مع إسرائيل والقفز على القضية الفلسطينية، والتي لها انعكاسات خطيرة على الأردن وفلسطين، وتشكل تهديداً للدور الأردني ورؤيته الاستراتيجية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي- الإسرائيلي.
- (6) إحداث اختراق للمكونات والهيئات السياسية الفاعلة في دوائر صنع القرار وتكوين الرأي العام في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المؤثرة.

ثالثاً: على مستوى دول الطوق العربية

- تعدّ هذه الدول الأكثر استهدافاً وتعريضاً لخطر المشروع الصهيوني وإسرائيل بعد فلسطين والأردن، مما يستدعي تبني استراتيجيات بناء ومواجهة وإجراءات حاسمة حيال ذلك، وفق ما يلي:
1. إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، والإسراع في حل الصراعات والخلافات الوطنية الداخلية، وتجاوز الخلافات البينية في المواقف لصالح توحيد الشعوب في دعم صمود الشعب الفلسطيني.
 2. اعتماد خطط بناء القوة عسكرياً واقتصادياً والتخطيط العملياتي الميداني لأي مواجهات محتملة مع إسرائيل، وتبني مواقف وسياسات مواجهة، وتوفير عوامل قوتها ونجاحها، وتبني قواعد اشتباك ميدانية تعتمد الردع والرد المناسب، وتوفير الوسائل والأنظمة المناسبة وفق الظروف والمعطيات.
 3. دعم المقاومة المسلحة والشعبية والجهود السياسية والقانونية والإعلامية الفلسطينية، وتقديم الدعم والمساعدة الممكنة لكافة أشكال وأطراف المقاومة الفلسطينية، وتخفيف آثار الحصار على الشعب الفلسطيني، خصوصاً في غزة.
 4. تسهيل وتشجيع الفعاليات الشعبية المناهضة لإسرائيل في الأردن ودول الطوق العربية، وإحياء القضية الفلسطينية في مجتمع الشتات الفلسطيني وتوفير متطلبات نجاحها، وإعادة مقررات القضية الفلسطينية إلى مناهج التعليم العام والتعليم العالي.
 5. تسهيل عقد مؤتمر سنوي لفلسطيني الشتات واللاجئين، ودعم إجراء انتخابات تمثيلية للمجلس الوطني الفلسطيني في الشتات.

رابعاً: على مستوى الدول العربية عامة

1. إعادة إنتاج مشروع عربي تكامليّ يضمن الحد الأدنى من تحقيق المصالحة بين الدول العربية وشعوبها، وإحياء الدور العربي في رسم مستقبل الشرق الأوسط ومنه القضية الفلسطينية.
2. إصلاح جامعة الدول العربية بما يضمن بثّ الروح والقوة والفاعلية لوجودها ولدورها الفاعل في الصراع العربي- الإسرائيلي، والتوافق على آليات وأشكال دعم ومساندة الشعب الفلسطيني لتعزيز صموده ومقاومته وتمكينه من مواجهة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تصفية قضيته.
3. زيادة الوعي بماهية الصراع العربي- الإسرائيلي بوصفه صراعاً حضارياً ومصيرياً للأمة ويستهدف جوهر الأمن القومي العربي، وبأنّ المشروع الصهيوني يتناقض مع أي مشروع وحدويّ عربي، والعمل على رد الاعتبار لمحورية هذا الوعي في العقلية العربية، وكذلك نشر الوعي دولياً بحقيقة الاحتلال الإسرائيلي والمشروع الصهيوني بوصفه استعماراً استيطانياً إحلاليّاً عنصريّاً توسعياً.
4. تعزيز مشاريع التكامل والتعاون الاقتصادي العربي لتعزيز أمن الدول العربية، خاصة في القطاعات الحيوية كالماء والطاقة والغذاء، والاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وللحد من معدلات الفقر والبطالة، وكذلك لإفشال أي محاولات لدمج إسرائيل في المنطقة العربية من خلال بوابة المشاريع الاقتصادية، خاصة مع دول الطوق العربية.
5. الدعوة إلى وقف جميع أشكال العلاقات مع إسرائيل، السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية والثقافية والرياضية والسياحية؛ لما تحمله من مخاطر استراتيجية على أمن الدول العربية التي تقيم مثل هذه العلاقات، فضلاً عن ضررها البالغ بالقضية الفلسطينية.
6. تطوير جهود مقاطعة إسرائيل على المستوى الشعبي العربي والإسلامي وتأطيرها، وعلى مختلف المستويات الاقتصادية والأكاديمية والسياسية والإعلامية وغيرها، والاهتمام

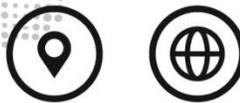
بالنخبة والمجتمع المدني العربي ودعم مؤسساته لأهمية دورها في حماية المجتمع فكرياً وثقافياً من أي اختراق إسرائيلي.

7. إعادة النظر في "المبادرة العربية للسلام" مع إسرائيل بدءاً بتجميدها، والتلويح بالتراجع عن كافة التعهدات العربية التي نصّت عليها، وإطلاق مبادرة عربية عالمية منفتحة على كل الدول والهيئات والشخصيات التي تناهض إسرائيل واحتلالها لفلسطين كبديل للمبادرة العربية السابقة.

8. قيادة حراك دبلوماسي دولي نشط ضد الاحتلال الإسرائيلي في المحافل الدولية، كالجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية المختلفة، كاليونيسكو وغيرها، ودعم جهود ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين دولياً، والسعي لعزل إسرائيل سياسياً واقتصادياً على المستوى الدولي.

9. دعم كافة أشكال المقاومة الفلسطينية سياسياً وإعلامياً واقتصادياً باعتبار المقاومة حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال العسكري.

انتهى،،



mesc.com.jo

مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن
Middle East Studies Center - Jordan

00962797070455

0096264613451